World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 20 – 24 يونيو/حزيران 2022

التوزيع: عام
التاريخ: 8 يونيو/حزيران 2022
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2022/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021، (WFP/EB.A/2022/6-A/1)
- تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2021)، (WFP/EB.A/2022/6-B/1)
- تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة-4(ج) من اللائحة العامة، (WFP/EB.A/2022/6-C/1)
- تحديث بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024)، (WFP/EB.A/2022/6-D/1)
- التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، (WFP/EB.A/2022/6-E/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام، (WFP/EB.A/2022/6-F/1) ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه، (WFP/EB.A/2022/6-F/1/Add.1)
- استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2021، (WFP/EB.A/2022/6-G/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، (WFP/EB.A/2022/6-H/1) ورد إدارة **البرنامج** على توصياته (WFP/EB.A/2022/6-H/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة، (WFP/EB.A/2022/6-I/1)، ورد إدارة **البرنامج** على توصيات مراجع الحسابات الخارجي، (WFP/EB.A/2022/6 I/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، (WFP/EB.A/2022/6-J/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(و) من اللائحة العامة في عام 2021 (WFP/EB.A/2022/6-K/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2210

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

7 يونيو/حزيران 2022

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة مطبوعة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)
المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اللجنة الاستشارية) في 14 تقريرا لأمانة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) سيجري تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية التي ستُعقد في روما، إيطاليا، اعتبارا من 20 يونيو/حزيران 2022. وتُقدم إلى المجلس التنفيذي أربعة تقارير للموافقة عليها، وهي: (أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021 (WFP/EB.A/2022/6-A/1)؛ (ب) تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021) (WFP/EB.A/2022/6-B/1)؛ (ج) تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة -4 (ج) من اللائحة العامة (WFP/EB.A/2022/6-C/1)؛ (د) تحديث بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024) (WFP/EB.A/2022/6-D/1). وعرضت على اللجنة الاستشارية أيضا تسعة تقارير مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها، وعرض عليها تقرير مقدّم للعلم (انظر القائمة الكاملة في الملحق). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، قدمت أمانة **البرنامج** معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمتها بردود خطية وردت في 26 مايو/أيار 2022.

ثانيا - الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها

ألف - الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021 (WFP/EB.A/2022/6-A/1) (للموافقة)

المراجعة الخارجية للحسابات وبيان الرقابة الداخلية

2- كما هو مبيّن في تقرير مراجعة حسابات الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، أصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية أشار فيه إلى أنها تُعبر بأمانة عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وعن نتائج العمليات في هذه الفترة، بما يتفق مع المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام[1].

3- ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، يُشير بيان الرقابة الداخلية الصادر عن المدير التنفيذي إلى أن نظام الرقابة الداخلية في **البرنامج** كان مُرضيا في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وفقا للإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي لعام 2013. وتتناول اللجنة الاستشارية بيان الرقابة الداخلية في الفقرة 52 أدناه.

المسائل المالية

4- ترد في القسم الأول (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) والقسم الثاني (بيان المدير التنفيذي) من التقرير (WFP/EB.A/2022/6-A/1) معلومات مفصلة عن التحليل المالي. ويُشير رأي المراجعة إلى أن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي ظل قويا، إذ بلغت الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 ما قيمته 7.949 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس زيادة قدرها 1.107 مليار دولار أمريكي (16.17 في المائة) مقابل 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 عندما بلغت الأصول الصافية 6.842 مليار دولار أمريكي. وكما هو مبيّن بمزيد من التفصيل في التقرير، ترتبط الزيادة في الأصول الصافية **للبرنامج** خلال السنوات الأخيرة بفوائض كبيرة. وبلغ الفائض لعام 2021 ما قيمته 886 مليون دولار أمريكي، ويُعبّر ذلك عن زيادة قدرها 36 مليون دولار أمريكي (4.24 في المائة) مقارنة بعام 2020 عندما بلغ الفائض 850 مليون دولار أمريكي.

5- ويُشير التقرير أيضا إلى أنه بسبب الفاصل الزمني بين تحصيل الأموال وتخصيصها، ستؤدي الزيادة في المساهمات إلى زيادة في الفائض في **البرنامج**. وعلى وجه التحديد، شكلت المساهمات الكبيرة التي وردت في عام 2021 قبل نهاية العام بفترة وجيزة للعمليات في أفغانستان وباكستان 88 في المائة من الفائض لذلك العام.

---

[1] يُشير تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى أن تدخل الاتحاد الروسي في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022 قد حدث بعد إغلاق الكشوف المالية لعام 2021 ولم ينتج عنه أي تعديل في المبالغ المسجلة في عام 2021، ولكن من المتوقع أن يكون له أثر على عمليات **البرنامج** والتكاليف التشغيلية ذات الصلة في عام 2022.

6- وزوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بمعلومات عن الاتجاهات المتعلقة بالفائض/العجز، والأصول الصافية للفترة من 2012 إلى 2021.

الجدول 1: الفائض/العجز والأصول الصافية من 2012-2021 (قُربت الأرقام)

دولارات الولايات المتحدة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات*	4 211	4 536	5 450	4 765	5 909	6 431	7 368	8 272	8 904	9 768
المصروفات	4 396	4 515	5 215	4 816	5 368	6 219	6 640	7 613	8 054	8 882
الفائض (العجز)	**(184)**	**21**	**236**	**(51)**	**541**	**212**	**729**	**658**	**850**	**886**
أرصدة الصناديق	3 351	3 400	3 591	3 492	3 997	4 054	4 898	5 438	6 431	7 478
الاحتياطيات	273	273	331	278	330	380	407	432	411	472
الأصول الصافية	**3 624**	**3 673**	**3 923**	**3 771**	**4 327**	**4 434**	**5 306**	**5 870**	**6 842**	**7 950**

* غير **البرنامج** سياسة احتساب إيرادات مساهماته في عام 2016 وأعاد حساب أرصدة فترة عام 2015 المقارنة. وأما الإيرادات والفوائض في الفترات المالية السابقة لعام 2015 فلم تتم إعادة حسابها.

7- **وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن البرنامج سجل عجزا قدره 184 مليون دولار أمريكي في عام 2012، وحقق فائضا قدره 886 مليون دولار أمريكي في عام 2021، مما يُعبر عن زيادة قدرها 702 مليون دولار أمريكي. وتلاحظ اللجنة أيضا الزيادة في الأصول الصافية للبرنامج بمقدار 4.326 مليار دولار أمريكي (119.37 في المائة) من 3.624 مليار دولار أمريكي في عام 2012 إلى 7.950 مليار دولار أمريكي في عام 2021.**

8- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن **البرنامج** ليست لديه آلية منظمة لمراقبة الفائض و/أو العجز. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه تمشيا مع السياسات المحاسبية المعمول بها في **البرنامج**، تُحتسب الإيرادات بالكامل عند توقيع اتفاق المساهمات، بينما تُحتسب المصروفات عندما تُسلم السلع الغذائية أو توزّع التحويلات القائمة على النقد على مدى متوسط فترة سنة ونصف السنة من مدة المساهمة. ولذلك تعلق ما مجموعه 7.686 مليار دولار أمريكي (80 في المائة) من إيرادات المساهمات البالغة 9.608 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بمدة تجاوزت عام 2021، وهو ما لن يتحقق إلاّ في الفترات المالية لعام 2022 وما بعدها (انظر أيضا القسم باء أدناه).

9- وزوّدت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بتحليل النسب المالية من عام 2015 إلى عام 2021، على النحو التالي:

الجدول 2: تحليل النسب المالية من عام 2015 إلى عام 2021

السنة	النسبة الحالية (الأصول الحالية إلى الخصوم الحالية)	مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم	نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم الحالية)	نسبة السيولة الفورية (نسبة النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم الحالية)
2015	8.6	4.3	3.0	7.3
2016	9.5	4.9	3.4	8.4
2017	9.8	4.9	3.5	8.7
2018	8.7	5.1	3.5	7.6
2019	7.9	4.5	3.0	7.0
2020	7.1	4.4	2.7	6.3
2021	**7.9**	**5.0**	**2.8**	**6.9**

10- وعلى الرغم من الفروق الطفيفة في النسب المالية على مر الأعوام، تلاحظ اللجنة الاستشارية المركز المالي القوي المستمر والمتسق لبرنامج الأغذية العالمي.

توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

11- يُشير تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه بينما ازدادت نفقات توزيع الأغذية من 2.41 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 2.83 مليار دولار أمريكي في عام 2021، تراجع حجم الأغذية الموزعة في عام 2021 من 4.42 مليون طن متري في عام 2020 إلى 4.35 مليون طن متري في عام 2021. وأشار التقرير أيضا إلى أن التحويلات القائمة على النقد في عام 2021 ازدادت إلى 2.32 مليون دولار أمريكي مقابل 2.12 مليون دولار أمريكي في عام 2020، وأن الزيادة، وإن كانت متوسطة، أكدت الاتجاه الطويل الأجل المرتبط بقرار **البرنامج** بشأن تطوير هذا الشكل من المساعدة. وتلقت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، الجدول الوارد أدناه الذي يعرض معلومات عن التحويلات القائمة على النقد وتوزيع السلع الغذائية من عام 2009 إلى عام 2021.

الجدول 3: التحويلات القائمة على النقد والسلع الغذائية الموزَّعة، 2009-2021

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تحويلات قائمة على النقد	15.1	60.3	120.7	191.8	498.1	845.6	679.1	882.3	1 446.1	1 760.5	2 134.0	2 123.7	2 323.7
سلع غذائية موزعة	2 380.4	2 254.6	2 061.2	2 264.6	2 053.4	1 988.5	1 784.1	2 051.1	2 197.5	2 132.6	2 346.0	2 410.1	2 828.6
مجموع المصروفات	4 228.1	4 237.7	4 016.8	4 395.7	4 514.8	5 214.6	4 816.3	5 367.5	6 219.2	6 639.7	7 613.4	8 053.7	8 882.4
نسبة التحويلات القائمة على النقد	٪0	٪1	٪3	٪4	٪11	٪16	٪14	٪16	٪23	٪27	٪28	٪26	٪26
نسبة السلع الغذائية الموزعة	٪56	٪53	٪51	٪52	٪45	٪38	٪37	٪38	٪35	٪32	٪31	٪30	٪32

مسائل أخرى

12- أبدى مراجع الحسابات الخارجي أيضا ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات والضوابط المالية، بما يشمل المسائل التالية (انظر أيضا الوثيقة WFP/EB.A/2022/6-A/1، الموجز التنفيذي):

أ) يُظهر التطبيق الخاطئ لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة على العديد من اتفاقات التمويل أن تحليل الظروف لا يكون دائما مباشرا وأنه ينبغي تقديم توضيح بشأن عملية اتخاذ القرار التي يتعيّن اتباعها قبل تقديم معدل مخفض إلى مانح ما، وكذلك بشأن السلطة النهائية المسؤولة عن الموافقة على المعدل المخفض.

ب) قام **البرنامج** باستثمار طويل الأجل في السندات والأسهم لتمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وبما أن الاستحقاقات الطويلة الأجل تموّل الآن بالكامل من هذه الاستثمارات، فإن **البرنامج** مسؤول عن تحليل ما إذا كان ترتيب التمويل بحاجة إلى التعليق أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى فترة تنفيذ إضافية وتقديم تقرير عن هذا الأمر إلى المجلس التنفيذي.

13- واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المدير التنفيذي سيكفل تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب.

باء - تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021) (WFP/EB.A/2022/6-B/1) (للموافقة)

14- يتضمن التقرير المتعلق باستخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021) (WFP/EB.A/2022/6-B/1) معلومات عن السلف المقدمة إلى البرامج من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة؛ وسلف الخدمات المؤسسية؛ وشراء الأغذية عن طريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع. ويُشير التقرير أيضا

إلى أن المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على ما يلي: 1) الحفاظ على مستوى مستهدف لحساب الاستجابة العاجلة عند مبلغ 200 مليون دولار أمريكي لعام 2022؛ 2) زيادة سقف الإقراض الداخلي للمشروعات إلى 950 مليون دولار أمريكي (مما يعكس سقف نسبة الرفع المالي للاحتياطي البالغ 1:10 مقابل الاحتياطي الحالي البالغ 95.2 مليون دولار أمريكي) بهدف تمكين **البرنامج** من الاستجابة بفعالية في حالة توسيع النطاق؛ 3) زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى 950 مليون دولار أمريكي (وهو ما يمثل 10 في المائة من توقعات المساهمات الحالية **للبرنامج** لعام 2022)، بهدف تعزيز قدرة **البرنامج** على الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ المفاجئة في السياق الحالي شديد التقلب.

حساب الاستجابة العاجلة: الحفاظ على مستوى مستهدف عند مبلغ 200 مليون دولار أمريكي

15- فيما يتعلق بحساب الاستجابة العاجلة الذي يُقدم مساعدات عاجلة في الحالات التي تُشكل تهديدا للأرواح عندما لا توجد أي مساهمات متوقعة، يُشير التقرير إلى أن المادة 4-3 من النظام المالي **للبرنامج** تنص على أن يحدد المجلس التنفيذي مستوى منشودا لحساب الاستجابة العاجلة في كل فترة مالية. وينبغي الحفاظ على هذا المستوى المنشود برفده بمساهمات الجهات المانحة سنويا، وبتسديد السلف المقدمة للعمليات أو الأنشطة المؤهلة، عندما يكون ذلك ممكنا. وترد معلومات مفصلة عن حساب الاستجابة العاجلة، بما في ذلك معلومات عن المساهمات في عام 2021 لتجديد الحساب ومخصصات عام 2021 داخل الحساب في الفقرات من 20 إلى 29 والملحقين الثالث والرابع من التقرير حول هذا الموضوع. وتتناول اللجنة الاستشارية أيضا حساب الاستجابة العاجلة ومقترح **البرنامج** بشأن تجديد موارد الحساب في الفقرتين 42 و43 أدناه.

آلية الإقراض الداخلي للمشروعات

16- كما تُشير الفقرة 3 من التقرير، فإن الإقراض الداخلي للمشروعات يتيح للبرامج إنفاق الأموال المقدمة لها كسلف قبل تأكيد المساهمات المتوقعة للبرامج، مع استخدام المساهمات المتوقعة كضمان للسلف. وعلاوة على ذلك، تشكل آلية التمويل بالسلف الكلية جزءا فرعيا من آلية الإقراض الداخلي للمشروعات المذكورة أعلاه، ويبلغ سقف هذه الآلية 270 مليون دولار أمريكي يُدار ضمن سقف الإقراض الداخلي للمشروعات. وتُمنح سلطة الإنفاق بموجب آلية التمويل بالسلف الكلية استنادا إلى مُجمل توقعات التمويل وليس مساهمات محددة متوقعة كضمان.

17- ويشير التقرير إلى أنه استجابة لارتفاع الطلب على التمويل بالسلف، وافق المجلس التنفيذي على رفع سقف آلية الإقراض الداخلي للمشروعات من 560 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 760 مليون دولار أمريكي لعام 2022. وفي عام 2022 بلغ إجمالي الاحتياطي التشغيلي ذي الصلة 95.2 مليون دولار أمريكي بنسبة 1:8 ، كشبكة أمان في حالة عدم تحقق المساهمات المتوقعة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن تحليلا خارجيا أجرته شركة استشارية في عام 2021 أكد أنه ينبغي **للبرنامج**، إذا دعت الحاجة، رفع السقف من أجل تعظيم إمكاناته عن طريق زيادة نسبة الرفع إلى 1:10 ، وأن صندوق الاحتياطي التشغيلي يكفي لتحقيق الزيادة المطلوبة في السقف.

مرفق الإدارة الشاملة للسلع: رفع السقف من 760 مليون دولار أمريكي إلى 950 مليون دولار أمريكي

18- يُشير التقرير إلى أن مرفق الإدارة الشاملة للسلع آلية تمويل استراتيجية يشتري **البرنامج** عن طريقها الأغذية قبل تأكيد المساهمات ذات الصلة، بهدف تقليل المُهل الزمنية لتسليم الأغذية، وشراء الأغذية عندما تكون ظروف السوق في أفضل أحوالها، والتمكين من تحقيق وفورات في الحجم، وتيسير المشتريات المحلية والإقليمية. ويُشير التقرير أيضا إلى أن المكاتب القطرية اشترت حوالي 52 في المائة من الأغذية المشتراة من مرفق الإدارة الشاملة للسلع لعمليات طوارئ معيّنة (من المستويين 2 و3) باستخدام آلية الإقراض الداخلي للمشروعات المذكورة أعلاه وحساب الاستجابة العاجلة، وأن التآزر بين مرافق التمويل الاستراتيجي كان ناجحا في دعم استجابة **البرنامج** للزيادة الحادة في انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان خلال العام.

19- ويُشير التقرير كذلك إلى أن المجلس التنفيذي، في سبيل معالجة الزيادة الفجائية وغير المنظورة في انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان والحالة في الشرق الأوسط، وإعادة المظروف لحالات الطوارئ المتكشفة، قام برفع سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من 660 مليون دولار أمريكي إلى 800 مليون دولار أمريكي في يناير/كانون الثاني 2022، وقام **البرنامج** بتخصيص ما يلي:

(أ) 700 مليون دولار أمريكي لخطوط الإمداد النشطة لضمان وجود مخزون من الأغذية الجاهزة لنقلها؛ (ب) 20 مليون دولار أمريكي لدعم أنشطة مشتريات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (ج) 80 مليون دولار أمريكي لأي خط إمداد يحتاج إليه للاستجابة لحالات الطوارئ. وورد في التقرير أيضا أن الزيادة المقترحة في سقف المرفق إلى 950 مليون دولار ستمثل 10 في المائة من المساهمات الحالية المتوقعة لعام 2022، مع 760 مليون دولار أمريكي ستُخصص لخطوط الإمداد النشطة، وستُخصص زيادة قدرها 190 مليون دولار أمريكي لخطوط الإمداد في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة. وأُبلغت اللجنة أيضا أن مبالغ السقف الأخيرة قد تطورت على النحو التالي: (أ) 2017: بلغت قيمة مبلغ السقف 350 مليون دولار أمريكي؛ (ب) 2018: 500 مليون دولار أمريكي؛ (ج) 2019: 650 مليون دولار أمريكي؛ (د) 2020: 560 مليون دولار أمريكي؛ (هـ) 2021: 660 مليون دولار أمريكي؛ (د) فبراير/شباط 2022: 800 مليون دولار أمريكي.

20- وفيما يتعلق بالزيادات المقترحة في سقف الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، أن العناصر الرئيسية التي جرى النظر فيها قبل طلب زيادة سقف الإقراض الداخلي للمشروعات هي التنبؤ بالمساهمات العالمية، واتجاه المساهمات المتاحة للسلف والمتطلبات التشغيلية. وتستند أي زيادة مقترحة في سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى مجموعة من العوامل التي تشمل المتطلبات الغذائية، وتوقعات التمويل، والمُهل الزمنية اللازمة للتسليم، واستراتيجية سلسلة الإمداد. واعتبارا من فبراير/شباط 2022، بلغت المساهمات العالمية المتوقعة **للبرنامج** 9.5 مليار دولار أمريكي، ولكن من المتوقع أن يزداد هذا المبلغ نتيجة للاختلالات التي لحقت بسلسلة الإمداد، وكذلك ارتفاع أسعار الأغذية وتكاليف النقل بسبب جملة أمور، منها الحالة في أوكرانيا.

21- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن إنشاء آليات التمويل بالسلف على أساس النسب الثابتة قد تم تحليله والنظر فيه قبل تقديم المقترح النهائي إلى المجلس. ولتحديد سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع كنسبة مئوية، أو نسبة ثابتة، من التوقعات العالمية السنوية، تبيّن أن ذلك النهج سيتطلب مزيدا من التقييم من أجل تحديد جدوى تنفيذ نهج منهجي بالنظر إلى أن التنبؤات العالمية هي بمثابة هدف متحرك طوال العام، ويتم بالتالي تحديثها باستمرار. وفيما يتعلق بالإقراض الداخلي للمشروعات، يُعبر المقترح الحالي، كما لوحظ أعلاه، عن سقف لنسبة الرفع المالي الاحتياطي قدرها 1:10، أي سقف مقترح قدره 950 مليون دولار أمريكي مقابل الاحتياطي الحالي البالغ 95.2 مليون دولار أمريكي.

22- وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأسقف المقترحة لآليات التمويل بالسلف تُحسب من خلال تطبيق نسبة مئوية من تنبؤات المساهمات العالمية (في حالة مرفق الإدارة الشاملة للسلع) أو كنسبة لزيادة الاحتياطي التشغيلي (في حالة آلية الإقراض الداخلي للمشروعات)، ولكن الموافقة على المبالغ المنقحة لا تزال مطلوبة على أساس كل حالة على حدة. وترى اللجنة أن هناك جدوى في مواصلة استكشاف نهج يُحدد المجلس التنفيذي من خلاله النسب/النسب المئوية لحساب مستويات آليات التمويل بالسلف في تحديد سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع وآلية الإقراض الداخلي للمشروعات. ولذلك، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس التنفيذي في أن يطلب إلى المدير التنفيذي إجراء مزيد من التحليل وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في سياق التقرير المقبل.

جيم - تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة - 4 (ج) من اللائحة العامة (WFP/EB.A/2022/6-C/1) (للموافقة)

23- يُشير التقرير إلى أن المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على قرار تُصنف بموجبه الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية لأغراض تطبيق المادة الثالثة - 4 (ج) من اللائحة العامة **للبرنامج**، باستثناء عدم اللجوء إلى صندوق **البرنامج** أو إلى التحويل إلى نقد. ووفقا **للبرنامج**، تُطبق استثناءات لمبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة (المادة الثالثة عشرة-2) على "حكومات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى، حسب ما يقرره المجلس) (المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة). وأُبلغت اللجنة، بناءً على استفسار منها، أن معايير تحديد أهلية الجهات المانحة بموجب المادة الثالثة عشرة-4 (ج) من اللائحة العامة قد وضعها المجلس من خلال تصديقه على الوثيقة "الشراكات الجديدة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج**". وأكد المجلس التنفيذي من جديد

هذه المعايير في عام 2018 وجعل الأهلية مقصورة على المساهمات المستلمة من أقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حسب التعريف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

24- ومن أجل تعظيم إمكانية أن يصبح القطاع الخاص مصدرا للتمويل، من المقترح توسيع أهلية "التوأمة" بموجب المادة الثالثة عشرة - 4 (ج) من اللائحة العامة عن طريق السماح باسترداد كامل التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم لمساهمات القطاع الخاص من خلال مساهمات جهة أو جهات مانحة أخرى، على أن يفي هذا الترتيب بمبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة. وأشار التقرير أيضا إلى أن المجلس التنفيذي لا ينظر إلى القطاع الخاص حاليا باعتباره جهة مانحة غير تقليدية، ولذلك استُبعدت مساهمات القطاع الخاص من أي نهج قائم على التوأمة. ويُعد ذلك عقبة أمام قبول المساهمات في الوقت المناسب، لا سيما في سياقات الطوارئ، ويحول دون الدخول مع القطاع الخاص في شراكات مبتكرة تدفع قدما نحو زيادة الكفاءة.

25- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، أن **البرنامج** واجه في السنوات الأخيرة تحديات كثيرة في الوقت الذي تطورت فيه أساليب عمل قطاع الأعمال بحيث باتت تتطلب مساهمات عينية ومالية من مصدرين منفصلين ولكنهما مترابطين من الناحية القانونية. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه بالنظر للقيود الحالية المتعلقة بالجمع بين مساهمات القطاع الخاص، لم يغتنم **البرنامج** الفرص المحتملة في مرحلة مبكرة، ولذلك من الصعب تحديد تكلفة الفرصة البديلة بدقة. ووفقا **للبرنامج**، سيُمكن المقترح من توأمة مساهمات القطاع الخاص إما مع مساهمات من جهات مانحة من القطاع الخاص أو من القطاع العام، وسيشمل شراكات بين القطاعين العام والخاص. وحُدد ذلك على أنه نهج مبتكر محتمل في محاولة لتوسيع مشاركة **البرنامج** وتعميقها مع القطاع الخاص ومع الشركاء الحكوميين الرئيسيين، كما هو موضح أيضا في استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه، الركيزة 1 (الأثر). وأُبلغت اللجنة أن عدم السماح، في الوقت نفسه، باللجوء إلى صندوق **البرنامج** أو التحويل إلى نقد، على النحو المحدد في المقترح الحالي، من شأنه أن يضمن أن قبول المساهمات من القطاع الخاص سيساهم في تنويع قاعدة موارد **البرنامج**.

26- وترى اللجنة الاستشارية أن هناك ما يبرر الجهود المبذولة لزيادة تبرعات القطاع الخاص، ولكنها ترى أن هناك حاجة، في هذه المرحلة، إلى مزيد من التحليل والتوضيح قبل المضي قدما في تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية لأغراض تطبيق المادة الثالثة عشرة - 4 (ج) من اللائحة العامة، بما في ذلك الآثار التي يمكن أن تترتب على التوأمة مع التبرعات الأخرى. وإذا أكد المجلس التنفيذي أنه ينبغي إعفاء القطاع الخاص من مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، ترى اللجنة أنه ينبغي النظر في اعتماد تصنيف محدد، وفق الإطار التنظيمي المنطبق ذي الصلة، كوسيلة لتعزيز المعاملة والشفافية ذات الصلة في استلام تبرعات القطاع الخاص. وريثما يتم إجراء مزيد من الاستعراض للمقترح الحالي، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس في منح سلطة مؤقتة تسمح له، تبعا لكل حالة على حدة، بالتوأمة بين تبرعات القطاع الخاص لمدة لا تزيد على سنتين. واللجنة على ثقة من أن المعلومات المحدثة المتعلقة بهذا الأمر ستعرض على المجلس في التحديثات المستقبلية لخطة البرنامج للإدارة.

دال - تحديث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2022-2024) (الوثيقة WFP/EB.A/2022/6-D/1) (للموافقة)

27- فيما يتعلق بالتحديث بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024)، يشير التقرير إلى أنه يُطلب من المجلس التنفيذي القيام بما يلي:

أ) الإحاطة علما بالخطة المعتمدة القائمة على الاحتياجات لعام 2022 والبالغة 17.1 مليار دولار أمريكي اعتبارا من 31 مارس/ آذار 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 4.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بالمتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2022 في خطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2022-2024؛ وزيادة المساهمات المتوقعة لعام 2022، من 8.4 مليار دولار أمريكي الواردة في خطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2022-2024 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي؛

ب) الإحاطة علما بالزيادة البالغة 1.1 مليار دولار أمريكي في المساهمات المتوقعة لعام 2022 وزيادة تعقيد العمليات، وملاحظة أن المدير التنفيذي ينظر في الإفراج عن تمويل إضافي لدعم البرامج والتكاليف الإدارية بنسبة تصل إلى 2 في المائة من الزيادة في المساهمات المتوقعة؛

ج) يقرر أن المساهمات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والتي تعتمدها هذه المؤسسات على أنها تقدم مباشرة إلى **البرنامج** بسبب عدم وجود حكومة معترف بها دوليا أو مؤهلة في الموقع الذي يُخصص له التمويل، يتعين استلامها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(ﻫ)(3) من اللائحة العامة، وأن معدل هذه المساهمات خلال الفترة المتبقية من عام 2022 يجب أن يكون 4 في المائة وأن المادة العامة الثالثة عشرة-4(ﻫ) يتعين تعديلها وفقا لذلك؛

د) يقرر تطبيق معدل لتكاليف الدعم غير المباشرة نسبته 4 في المائة بأثر رجعي على التمويل المقدم من مصرف التنمية الآسيوي من خلال "مشروع استدامة تقديم الخدمات الأساسية (دعم الشعب الأفغاني)"؛

ه) الموافقة على استخدام مبلغ 23.4 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة على النحو التالي: 1) 8 ملايين دولار أمريكي كتمويل مواضيعي للحساب الخاص لصندوق برنامج رفاه الموظفين من أجل الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة لكوفيد-19 التي تغطي إطار الإجلاء الطبي، وخط الدفاع الأول وبرنامج التطعيم؛ 2) 15.4 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية حاسمة تهدف إلى مواءمة أدوات ومنصات التخطيط والإبلاغ مع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025؛

و) الموافقة على استخدام 185 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الحساب العام على النحو التالي: 1) 100 مليون دولار أمريكي لتعزيز حساب الاستجابة العاجلة؛ 2) 55 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق التحول لتغيير الحياة؛ 3) 30 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة؛

ز) الإحاطة علما بالتحديثات عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة.

28- وتتناول اللجنة الاستشارية بعض العناصر المتعلقة بمشروع قرار المجلس التنفيذي تحت العناوين الواردة في الفقرات أدناه.

الخطة القائمة على الاحتياجات والمتطلبات التشغيلية

29- يشير التقرير إلى أنه بالنسبة لعام 2022، حددت خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024) المتطلبات التشغيلية المتوقعة بمبلغ 13.9 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 124 مليون مستفيد بخطة تنفيذ مؤقتة قيمتها 8.5 مليار دولار أمريكي. ويشار أيضا إلى أنه في 31 مارس/آذار 2022، بلغت قيمة الخطة المعتمدة القائمة على الاحتياجات 17.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23 في المائة عن الرقم الأصلي لخطة الإدارة (2022-2024)، للوصول إلى 137 مليون مستفيد، ويرجع ذلك أساسا إلى العمليات في أفغانستان وأوكرانيا. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 31 مارس/آذار 2022، بلغت المتطلبات التشغيلية المتوقعة للسنة 19.8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5.9 مليار دولار أمريكي، أو 42 في المائة، عن الرقم الأصلي في خطة الإدارة (2022-2024). ومن هذا المبلغ، يتعلق ما مجموعه 4.2 مليار دولار أمريكي، أو 72 في المائة من إجمالي الزيادة، بأفغانستان وإثيوبيا (تيغراي)، والصومال، وأوكرانيا، واليمن.

30- ويشير التقرير إلى أن المساهمات المتوقعة البالغة 8.4 مليار دولار أمريكي لعام 2022 في خطة الإدارة (2022-2024) قد حُددت في يوليو/تموز 2021، بناء على المعلومات المتاحة في ذلك الوقت، وأنها كانت متسقة مع مستوى التمويل لعام 2020 ولكن أقل من التوقعات المحدَّثة لعام 2021 البالغة 8.6 مليار دولار أمريكي. ووردت مساهمات فعلية قدرها 9.6 مليار دولار أمريكي في الفصل الرابع من عام 2021. ويشير التقرير أيضا إلى أنه في عام 2022، من المتوقع أن تصل فجوة التمويل إلى 7.6 مليار دولار أمريكي (44 في المائة) (المرجع نفسه، الفقرة 14، الجدول 4). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بجدول يوضح المساهمات المتوقعة والفعلية من عام 2019 إلى عام 2021، على النحو التالي.

الجدول 4: المساهمات، 2019-2021

	2019	2020	2021
المساهمات المتوقعة في خطة الإدارة المعتمدة (*المعتمدة في نوفمبر/تشرين الثاني/السنة السابقة*)	6.8	7.5	7.4
تحديث في المشاورة غير الرسمية الثانية مع المجلس التنفيذي (*سبتمبر/أيلول*)	7.4	7.7	8.6
المساهمات الفعلية (*في مارس/آذار/السنة التالية*)	8.1	8.4	9.6

ملاحظة: الأرقام بالدولارات الأمريكية (مليار).

31- ويشير التقرير إلى أن تنويع التمويل سيظل أولوية، عن طريق الوصول، على سبيل المثال، إلى القطاع الخاص والحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج** قد نفذ ثلاثة مجالات للتمويل المبتكر في عام 2021، وهي: (أ) مبادلات الديون؛ (ب) التمويل المختلط والتمويل المشترك؛ (ج) أدوات جديدة لتعبئة الموارد. كما أُبلغت اللجنة بأنه، على سبيل المثال، في عام 2021، وردت مساهمات من أكثر من 50 حكومة وطنية، وأن أكثر من نصف هذه الاتفاقات قد وقعت بتمويل من مؤسسات مالية دولية. وعلاوة على ذلك، زادت مساهمات القطاع الخاص من الشركات والمؤسسات، وكذلك من الأفراد، من 100 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 205 ملايين دولار أمريكي في عام 2021، أو بنسبة 105 في المائة منذ تنفيذ استراتيجية شراكات القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020- 2025). وبالإضافة إلى ذلك، عزز **البرنامج** ونوّع مشاركته المواضيعية مع الحكومات المانحة والمؤسسات الدولية، مع التركيز على التكيف مع المناخ، والحماية الاجتماعية، والصحة المدرسية، والتغذية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن عمليات **البرنامج** تتلقى أيضا تمويلا للخطط الاستراتيجية القطرية المعنية، والتي يوافق عليها المجلس التنفيذي ويجري إعدادها من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المضيفة، ومجتمع الجهات المانحة، والشركاء المتعاونين، والمجتمعات المحلية لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الجوع.[2]

32- وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن المساهمات الواردة من مصادر تمويل مختلفة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، على النحو التالي.

[2] انظر أيضا https://www.wfp.org/publications/wfp-strategic-plan-2022-25.

الجدول 5: مصادر التمويل والمساهمات، 2017-2021

السنة	2017		2018		2019		2020		2021	
الفئة	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
الجهات المانحة الخاصة	84 601 886	1	83 512 455	1	100 983 818	1	160 664 795	2	493 695 029.16	5
الجهات المانحة العامة	5 739 837 285	95	6 914 952 133	94	7 642 893 028	95	7 808 964 133	93	8 485 411 414.62	89
المؤسسات المالية الدولية	6 250 000	0.10	43 700 673	1	270 000	0.003	3 353 548	0.04	273 267 274.00	3
الأمم المتحدة	228 741 579	4	290 067 339	4	307 086 613	4	444 717 643	5	274 280 337.77	3
بند الميزانية الموجَّه نحو التنمية		0		0		0		0		0
بند الميزانية الخاص بتغير المناخ		0		0		0	21 156 459	0	28 952 600.18	0
المجموع	**6 059 430 750**	**100.00**	**7 332 232 601**	**100.00**	**8 051 233 458**	**100.00**	**8 438 856 579**	**100.00**	**9 555 606 655.73**	**100.00**

33- ويشير التقرير إلى أن **البرنامج** يعتزم إدخال فئة فرعية جديدة للتمويل المرن، أو التمويل "المخصص بشروط ميسَّرة"، بهدف زيادة مرونة التمويل من الجهات المانحة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه للمواءمة مع تعريفات التخصيص التي أُدخلت في الصفقة الكبرى لعام 2016،[3] ستُدرج الفئة الجديدة في التقارير المؤسسية **للبرنامج** ومنشوراته بشأن التمويل المرن الذي يبدأ في عام 2022. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن يشمل التمويل "المخصص بشروط ميسَّرة" المساهمات التي تسمح بمرونة أعلى من المستوى القطري مع عدم كونها غير مخصصة بالكامل، مثل المساهمات الإقليمية والمواضيعية.

34- **تلاحظ اللجنة الاستشارية إدخال فئة فرعية جديدة للتمويل المرن وتثق في أن البرنامج سيواصل بذل قصارى جهده للمشاركة في تعبئة تمويل أكثر مرونة من أجل زيادة النسبة المئوية للمساهمات غير المخصصة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي تحديث عن ذلك في التقرير القادم عن تحديث خطة البرنامج للإدارة.**

مقترح لتوسيع نطاق تطبيق معدل مخفض لتكاليف الدعم غير المباشرة

35- يشير التقرير إلى أنه من بين النمو الأخير في الاتفاقات المبرمة مع الحكومات الوطنية، من 334.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 495.8 مليون دولار أمريكي في عام 2021، كان الدافع وراء جزء كبير منه (45 في المائة) هو الاستفادة من الموارد الحكومية الناشئة عن المؤسسات المالية الدولية. وبما أن هذه الاتفاقات توقّع مباشرة مع الحكومات الوطنية، يُطبق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 4 في المائة.

36- ووفقا للتقرير، في ظروف استثنائية معينة، قد لا تتمكن المؤسسات المالية الدولية من تحويل الأموال مباشرة إلى الحكومة، على سبيل المثال، في حالة عدم وجود حكومة معترف بها دوليا أو عندما يكون على الحكومة متأخرات أو تكون غير مؤهلة لتلقي الأموال مباشرة. وفي بعض هذه الحالات، سمحت مجالس المؤسسات المالية الدولية لها بتحويل الأموال مباشرة إلى أطراف ثالثة، مثل **البرنامج**، لكن تواصل هذه المؤسسات اعتبار الأموال المحولة تتم نيابة عن الحكومة (المرجع نفسه، الفقرات من 23 إلى 25). ومع القرار الذي اقترحه المجلس التنفيذي بشأن توسيع نطاق تطبيق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة، يسعى **البرنامج** إلى الحصول على تأكيد على أنه في مثل هذه الظروف المؤقتة والاستثنائية، فإن الأموال المحولة مباشرة إلى **البرنامج** من

[3] على النحو المبين في https://www.wfp.org/publications/wfp-and-grand-bargain، يُعد **البرنامج** أحد الموقعين على الصفقة الكبرى: خطة العمل من أجل الإنسانية. انظر أيضا https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain.

مظروف قطري مخصص لمؤسسة مالية دولية تقع في نطاق أحكام المجلس التنفيذي المتعلقة بمساهمات الحكومات في البرامج في بلدانها. ووفقا **للبرنامج**، ظهرت الحاجة إلى توضيح بشأن الظروف الاستثنائية في عام 2021، عندما تلقى **البرنامج** مساهمات مباشرة من المؤسسات المالية الدولية في عملياته في أفغانستان واليمن والتي كانت ستفي بمعايير الظروف الاستثنائية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تطبيق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 4 في المائة في الحالات المذكورة أعلاه قد قيّمه مراجع الحسابات الخارجي على أنه لا يتسق مع إعفاءات المجلس وأن العجز الناتج عن الفرق في المعدلات المطبقة يبلغ 6.1 مليون دولار أمريكي (الوثيقة WFP/EB.A/2022/6-A/1، الفقرات من 42 إلى 45).

37- وعند الاستفسار عن دور المجلس التنفيذي في تحديد المناسبات التي يكون فيها غياب حكومة مؤهلة أو معترف بها دوليا في الموقع الذي يخصص له التمويل يبرر تطبيق المعدل المخفض بموجب المادة الثالثة عشرة-4(ه)(3) من اللائحة العامة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تأكيد المؤسسة المالية الدولية من شأنه أن يستبعد الحاجة إلى اتخاذ المجلس التنفيذي لقرار محدد على أساس كل حالة على حدة.

38- **تلاحظ اللجنة الاستشارية رأي مراجع الحسابات الخارجي بأن تطبيق المعدل المخفض لتكاليف الدعم غير المباشرة في الحالات المذكورة أعلاه لا يتفق مع استثناءات المجلس التنفيذي. وترى اللجنة أنه إذا رأى المجلس أن المساهمات من المؤسسات المالية الدولية ستمنح معدلات مخفضة في ظل ظروف محددة، فينبغي أن تنظر في تقديم معايير أكثر دقة للمدير التنفيذي بشأن الحالات التي تبرر المعاملة التفضيلية بدلا من ترسيخ الإعفاءات على القرارات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية، على النحو الذي اقترحه البرنامج.**

الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية

39- سيخصص بموجب القرار المقترح مبلغ 23.4 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، منه 8 ملايين دولار أمريكي لتمويل استجابة الأمم المتحدة المشتركة لجائحة كوفيد-19 ومبلغ 15.4 مليون دولار أمريكي للمبادرة المؤسسية التي تهدف إلى مواءمة أدوات التخطيط والإبلاغ مع إطار النتائج الاستراتيجية والمؤسسية الجديد للفترة 2022-2025. وترد معلومات إضافية في الفقرات من 40 إلى 43 من التقرير وتشير إلى أن التنفيذ سيتطلب تغييرات في النظم والمنصات، فضلا عن توجيهات ونُهج جديدة لاستيعاب الحصائل الخمس الجديدة والنواتج ذات الصلة، ونتائج الإدارة، والمؤشرات المنقحة للحصائل والنتائج وفئات النشاط من أجل تحقيق مواءمة أوثق مع منظومة الأمم المتحدة. ويشار أيضا إلى أنه بسبب التحول من خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات إلى خطة استراتيجية مدتها أربع سنوات، يسعى **البرنامج** إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية من خلال جميع خططه الاستراتيجية القطرية بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2023، باستثناء الخطط البالغ عددها 17 خطة التي ستُقدم لها نسخ جديدة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2022 والخطط البالغ عددها 13 خطة التي لديها نسخ جديدة من المقرر عرضها في دورات المجلس العادية والسنوية الأولى في عام 2023.

40- ويشير التقرير أيضا إلى أن التكاليف ذات الصلة ستصل إلى 15.4 مليون دولار أمريكي في شكل مقترح ميزانية متعدد السنوات، وستشمل تغييرات وأتمتة الأدوات والنظم القائمة المطلوبة، فضلا عن الإنجازات الرئيسية للأعمال مع المرحلة النهائية من بدء التنفيذ في عام 2023. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بتفصيل للتكلفة الإجمالية التي تتألف من 6 075.8 دولار أمريكي لتكاليف الموظفين و9 278 دولارا أمريكيا لتكاليف غير الموظفين.

41- **تثق اللجنة الاستشارية بأن التحديثات عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية، بما في ذلك النفقات الفعلية ذات الصلة، ستدرج في التقارير المقبلة.**

الحساب العام: الاستخدام الجزئي المقترح للجزء غير المخصص لحساب الاستجابة العاجلة، وإنشاء صندوق تحول جديد لتغيير الحياة، وتجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة.

42- ترد معلومات عن الحساب العام، بما في ذلك معلومات أساسية عن المقترح ذي الصلة، في الفقرات من 44 إلى 66 من التقرير. ومصدر الدخل الرئيسي للجزء غير المخصص من الحساب العام هو إيرادات الفوائد التي تتولد من استحقاق صافي إيرادات الاستثمار ومكاسب سعر الصرف ولا تُخصص لفئة برنامجية أو مشروع معين. وبالتالي، فإن هذه الإيرادات تعتبر الجزء غير المخصص من الحساب العام، ولم يجر السحب لمرة واحدة منذ عام 2014. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، بلغ الجزء غير المخصص من الحساب العام 313.3 مليون دولار أمريكي، وفي 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022، من المتوقع أن يصل إلى 336 مليون دولار أمريكي. ومن إجمالي الجزء غير المخصص، يقترح **البرنامج** استخدام 185 مليون دولار أمريكي، أو 55.05 في المائة (من المبلغ المتوقع لعام 2022) على النحو التالي:

أ) 100 مليون دولار أمريكي لتجديد حساب الاستجابة العاجلة: في 31 مارس/ آذار 2022، بلغ رصيد الحساب 65 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعتبر غير كافٍ وسيضع قدرة المكاتب القطرية على الاستجابة لحالات الطوارئ في خطر. **وتذكر اللجنة الاستشارية بتوقعها تقديم معلومات إضافية عن الجهود المبذولة لالتماس مساهمات جديدة لحساب الاستجابة العاجلة في التقارير المقبلة للبرنامج (انظر الوثيقة WFP/EB.1/2022/5-A/2، الفقرة 11).**

ب) 55 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق تحول لتغيير الحياة: يُقترح إنشاء الصندوق بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025. والهدف من الصندوق هو تحقيق طموحات الحكومة من أجل التحول الوطني، وهدفي التنمية المستدامة 2 و17. وسيخضع الصندوق لاستعراضات منتظمة للتقدم تهدف إلى دعم المكاتب القطرية في عملها. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن آلية التخصيص ستتحدد بالاستعداد للسياق القطري مع الحاجة إلى برامج اجتماعية اقتصادية طويلة الأجل وقدرة المكاتب القطرية **للبرنامج** على إدارة وتنفيذ المشروعات التي تُحدث تحولا. وستتضمن إدارة الصندوق ما يلي: 1) فريق للقيادة/مدير تنفيذي؛ 2) لجنة للميزانية؛ 3) مديرين إقليميين ومدير حافظة يؤدون الأدوار الاستشارية الرئيسية.

ج) 30 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة: الصندوق هو مرفق تمويل مؤسسي لمساعدة الحكومات الوطنية المؤهلة في تغطية التكاليف المرتبطة بمساهماتها **للبرنامج**. ويقترح زيادة سقف المخصصات السنوية إلى 1.5 مليون دولار أمريكي (من مليون دولار أمريكي) لكل بلد متلقي والإبقاء على الحد الأقصى للمخصصات السنوية الإجمالية عند 10 ملايين دولار أمريكي. واستُنفد التمويل الأولي البالغ 47.5 مليون دولار أمريكي الذي أنشئ في عام 2003 بحلول عام 2016، وجُددت موارده بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وبلغت قيمته 12.3 مليون دولار أمريكي، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

43- **تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توقعها بأن المعلومات الإضافية المتعلقة برصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، وحالة إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، فضلا عن المستويات الدنيا والقصوى للحساب، ستقدم في التقارير المقبلة للبرنامج (انظر الوثيقة WFP/EB.1/2022/5-A/2، الفقرة 7).**

عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة

44- ترد معلومات عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة في الفقرات من 67 إلى 77 من التقرير. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، قدم **البرنامج** تقريرا نهائيا عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة يغطي الأنشطة حتى نقطة حل فريق المشروع ويصف حالة مسارات العمل الأربعة لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (حوكمة الميزانية، واسترداد التكاليف، وتحليل ميزانيات المكاتب القطرية، والميزنة التقنية)، مع وجود العديد من الإجراءات التي لا يزال يتعين استكمالها وتقديم تحديثات عن التقدم المحرز طوال عام 2022. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بمسار عمل استرداد التكاليف، لا يُعزى إلا جزء صغير من خدمات الأعمال التي تقدمها وظائف المقر العالمي مباشرة إلى الخطط

الاستراتيجية القطرية والمشروعات الأخرى التي تدعمها، وهي خدمات تكنولوجيا المعلومات في المقام الأول، والدعم التقني لنظام دعم تنفيذ اللوجستيات، وجودة الأغذية وسلامتها وبعض الخدمات الأخرى. واقتُرحت أنشطة إضافية لإسنادها إلى الخطط الاستراتيجية القطرية بدءا من عام 2022، وهي تكاليف المقر العالمي للمشتريات والشحن وإدارة المستفيدين، فضلا عن الخدمات المالية للمعاملات، وخدمات الموارد البشرية، وخدمات الميزانية الخاصة بالمعاملات، والخدمات الإدارية. كما أُبلغت اللجنة بأن الأنشطة المؤسسية التي تغطي الحوكمة ووضع الاستراتيجيات والتوجهات والإدارة التنفيذية والسياسة والتوجيه وضمان الجودة والرقابة ونظام العدالة لا يمكن أن تُعزى إلى خطط استراتيجية قطرية محددة وستندرج ضمن فئة التكاليف غير المباشرة التي تمولها إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة بالمعدلات التي يحددها المجلس التنفيذي.

45- ويشير التقرير إلى أن مسار عمل تحليل ميزانية المكاتب القطرية يعتبر مكتملا، وأنه بينما لا يزال حضور المكاتب القطرية قيد التقييم، لم يُتخذ أي قرار بشأن إغلاق المكاتب القطرية في عام 2022. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن يقوم **البرنامج** باستمرار بتقييم أنسب طريقة للتواجد في بلد ما وأن منهجية الميزانية الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022، توفر التمويل لهيكل المكتب القطري الأساسي، مع الاحتفاظ بالمرونة لتوفير ميزانية مناسبة للمكاتب القطرية التي أن يكون لها نموذج بديل لحضور **البرنامج**.

46- **وتثق اللجنة الاستشارية في أن المعلومات المحدثة عن تنفيذ مسارات عمل عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة ستدرج في التقرير المقبل، بما في ذلك ما يتعلق بتوزيع التكاليف المباشرة المؤسسية لوظائف المقر العالمي على الخطط الاستراتيجية القطرية وغيرها من المشروعات، وبشأن أنسب مسار عمل تحليل الميزانية بشأن تقييم النماذج الحالية لتحديد أنسب طريقة لكي يكون البرنامج حاضرا على المستوى القطري.**

ثالثا- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

47- على النحو المبين في ملحق هذا التقرير، تقدم تسعة تقارير إلى اللجنة الاستشارية لينظر فيها المجلس التنفيذي. وتتناول اللجنة تقارير محددة ومسائل مختارة في الفقرات أدناه.

تراكم التحقيقات

48- يشير تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2022/6-F/1) إلى أن ميزانية مكتب المفتش العام قد زادت من 13.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 14.6 مليون دولار أمريكي في عام 2021، في المقام الأول لدعم الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة. وعلى النحو المبين في التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة، ارتفع عدد القضايا من 984 قضية في عام 2019 إلى 323 1 قضية في عام 2021. وقد شهد مكتب المفتش العام تراكما متزايدا وزيادة متوسط عدد الأشهر التي يستغرقها إكمال النظر في القضايا من 9.6 شهر في عام 2020 إلى 10 أشهر في عام 2021. والقضايا التي تستغرق أطول وقت لإكمالها هي تلك المتعلقة بالتحرش وإساءة استعمال السلطة والتمييز والاستغلال والانتهاك الجنسيين (WFP/EB.A/2022/6-E/1، الفقرات من 51 إلى 53).

49- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في موارد التحقيقات لعام 2022 استندت إلى عدد القضايا الجديدة لعام 2020، ولكن عدد القضايا الجديدة في عام 2021 كان أعلى بنسبة 26 في المائة، وسُجلت زيادة أخرى في المستوى في الفصل الأول من عام 2022. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه مع مراعاة الأثر المتوقع في عام 2023 للقدرة المضافة طوال عام 2022، تعتبر موارد التحقيقات غير كافية.

50- وأعربت اللجنة الاستشارية للرقابة المستقلة عن قلقها إزاء تزايد تراكم التحقيقات وأشارت إلى أنه يمكن تقليل عبء العمل على مكتب التفتيش والتحقيق/مكتب المفتش العام من أجل معالجة القضايا المتراكمة المذكورة أعلاه. وأشارت اللجنة الاستشارية للرقابة المستقلة إلى أنه يمكن تنظيم عدد القضايا الواردة بحيث تحدد الإدارة مستوى مقبول لتحمل المخاطر للادعاءات المنخفضة المخاطر والمنخفضة القيمة المالية. وبعد ذلك، تُقدم هذه الادعاءات إلى الإدارة لاتخاذ إجراء ولن تخضع لتحقيق كامل. وعند

الاستفسار، أبلغ مكتب المفتش العام اللجنة الاستشارية بأن مكتب المفتش العام، مع تقديره لهدف تخفيض عبء عمله، يلاحظ أن تنفيذ التوصية سيتطلب قرارا من المجلس التنفيذي بشأن تغيير ولاية مكتب المفتش العام، لأنه يتعارض مع استقلاليته، على النحو الذي حدده المجلس حاليا. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن هذا النهج من شأنه أن يقلل المساءلة، ويسهم في تصور زيادة الإفلات من العقاب، وربما يؤدي إلى "خدمة تحقيق مستترة" محتملة، ولن يؤدي إلى الشفافية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن وظيفة التحقيق تشرف أيضا على أنشطة التحقيق للشركاء المتعاونين في الحالات التي تتعلق فيها الادعاءات بالموظفين.

51- **وتشارك اللجنة الاستشارية القلق إزاء زيادة عدد التحقيقات المتراكمة. ومع ذلك، فهي تتفق مع مكتب المفتش العام في أن جميع التحقيقات ينبغي أن تستمر تحت إشراف مكتب التفتيش والتحقيق. وتثق اللجنة في أن التقارير المقبلة ستقدم تحديثات عن جهود مكتب التفتيش والتحقيق لمعالجة التراكم في عدد الادعاءات. وتتطلع اللجنة إلى تحديث عن ذلك في التقرير القادم.**

بيان الرقابة الداخلية

52- رحبت اللجنة الاستشارية للرقابة المستقلة بالتغييرات التي أُدخلت على عملية إعداد البيان السنوي عن الرقابة الداخلية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية التقييم الذاتي ذات الصلة قد أُدخلت في عام 2011 وأعيد تصميمها في عام 2019 لنهج يهدف إلى إدراج وجهات نظر الإدارة بشأن ما ينجح وما لا ينجح وكيفية إدارة التحديات. ويُعرض "استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة" الناتج على المجلس التنفيذي في دورته السنوية ويكمل بيان الرقابة الداخلية من خلال تزويد أصحاب المصلحة بتفاصيل إضافية عن المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي تغطي السياق، ووجهات نظر الإدارة، ونتائج الرقابة ذات الصلة وإجراءات التخفيف. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم الذي أحرزه البرنامج في تقديم وثيقة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة التكميلية لبيان الرقابة الداخلية.**

المسائل المتعلقة بالتوظيف

53- فيما يتعلق بسياسة **البرنامج** الجديدة المتعلقة بشؤون العاملين التي تهدف إلى إيجاد مكان عمل متنوع وشامل للجميع، أشير إلى أن **البرنامج** وضع الصيغة النهائية لإطار التنوع والشمول في عام 2021. كما اعتُمدت سياسة جديدة **للبرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2022، بما في ذلك التزام بوضع وتنفيذ هيكل للتوظيف والتعيين والإبلاغ يراعي الاعتبارات الجنسانية ويتماشى مع العمليات الجارية لتخطيط القوة العاملة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن سياسة **البرنامج** بشأن شؤون العاملين تؤكد من جديد التزام **البرنامج** بتهيئة بيئة يسودها الانتماء والاحترام والإنصاف خالية من أي شكل من أشكال التمييز بسبب العرق، أو الأصل الإثني، أو الجنس، أو الميل الجنسي، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو العمر، أو الخلفية الثقافية، أو أي بُعد آخر للتنوع. وأُبلغت اللجنة بأن إطار التنوع والشمول يهدف إلى تحقيق الوضوح والتركيز على ما يعنيه الشمول والتنوع بالنسبة **للبرنامج**، مع التركيز على أماكن العمل الشاملة والتي يسودها الاحترام والقوة العاملة المتنوعة والإنصاف بين الجنسين، وإدماج التنوع في ممارسات إدارة المواهب، وتحديد الأهداف ورصد التقدم المحرز في مستوى التنوع وإحراز تقدم في **البرنامج** نحو التكافؤ بين الجنسين، ولا سيما على المستويات العليا.

54- وفيما يتعلق بإطار التوظيف، أشير إلى أن أحد العناصر الرئيسية هو عملية تحويل عقود الخدمة القصيرة الأجل التي بدأت في يونيو/حزيران 2021 واكتملت في 31 مارس/آذار 2022، هي عملية لمرة واحدة لمنح عقود بدوام كامل إلى 100 2 من أصحاب عقود الخدمة الطويلة الأجل. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية التحويل قد حوّلت نسبة الموظفين بعقود قصيرة الأجل/ طويلة الأجل في **البرنامج** من 60 في المائة من الموظفين بعقود قصيرة الأجل في عام 2021 إلى 50 في المائة في 31 مارس/آذار 2022، بمؤشر أداء رئيسي متوخى لعام 2025 على نطاق المنظمة قدره 46 في المائة للموظفين بعقود قصيرة الأجل. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن تكلفة عملية التحويل بلغت حوالي 30 مليون دولار أمريكي في 2022/2021 (تكلفة سنوية متكررة). وبالإضافة إلى ذلك، تتمثل المساهمة الرئيسية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة في هذه العملية (انظر الفقرات من 44 إلى 46 أعلاه) في إبراز جميع موظفي المقر والمكاتب الإقليمية، وأنواع عقودهم، أثناء عملية

الميزانية السنوية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية جهود **البرنامج** لاستعراض الوضع التعاقدي لأصحاب عقود الخدمة الطويلة الأجل المؤهلين، وتتطلع إلى آخر المستجدات بشأن نسب الموظفين بعقود قصيرة الأجل/طويلة الأجل في التقارير المقبلة.

إدارة شركاء التنفيذ

55- يشار إلى أن بوابة شركاء الأمم المتحدة تواصل جهودها، بمشاركة إلزامية عبر جميع عمليات **البرنامج**، وإتاحة المبادئ التوجيهية وتوفير تدريب محدد لجميع المكاتب القطرية المستهدفة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج**، يواصل، كشريك أولي في إنشاء بوابة شركاء الأمم المتحدة، المشاركة مع الوكالات الشريكة الأخرى في تنفيذ التعزيزات والتطورات، وله دور في جميع مجالس الحوكمة، بينما يشارك حاليا في رئاسة المجلس الاستشاري للتغيير الخاص ببوابة شركاء الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل **البرنامج** مع الوكالات الشريكة على وضع نموذج تقييم المخاطر والقدرات في بوابة شركاء الأمم المتحدة للسماح بتبادل المراجعات والفحوصات العشوائية وتقييمات الشركاء الأخرى بين جميع الوكالات المشاركة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن وحدة تقييم المخاطر والقدرات في بوابة شركاء الأمم المتحدة تعمل كآلية تنسيق مشتركة بين الوكالات تتضمن تحميل تقارير تقييم النهج المنسق للتحويلات النقدية.

الملحق

عنوان التقرير	رمز التقرير	الإجراء
أربعة تقارير مقدمة إلى اللجنة الاستشارية لموافقة المجلس التنفيذي عليها		
الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021	EB.A/2022/6-A/1	للموافقة
تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني-31 ديسمبر/كانون الأول 2021)	EB.A/2022/6-B/1	للموافقة
تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة-4(ج) من اللائحة العامة	EB.A/2022/6-C/1	للموافقة
تحديث بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024)	EB.A/2022/6-D/1	للموافقة
تسعة تقارير مقدمة إلى اللجنة الاستشارية لنظر المجلس التنفيذي فيها		
التقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة المستقلة	EB.A/2022/6-E/1	للنظر
التقرير السنوي للمفتش العام	EB.A/2022/6-F/1	للنظر
مذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام	EB.A/2022/6-F/1/Add.1	للنظر
استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2021	EB.A/2022/6-G/1	للنظر
تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	EB.A/2022/6-H/1	للنظر
رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	EB.A/2022/6-H/1/Add.1	للنظر
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة	EB.A/2022/6-I/1	للنظر
رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة	EB.A/2022/6-I/1/Add.1	للنظر
تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	EB.A/2022/6-J/1	للنظر
تقرير واحد مقدم إلى اللجنة الاستشارية لعلم المجلس التنفيذي		
تقرير المدير التنفيذي عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(و) من اللائحة العامة في عام 2021	EB.A/2022/6-K/1	للعلم